

الإصلاحات المصرفية العراقية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي: مقال مراجعة مالية محاسبية

م. م. حسين كاظم جبر¹، م. م. إبراهيم قيس إبراهيم¹

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 10001، العراق
hussein.kadhim@uomustansiriyah.edu.iq, Ibrahimkaesk@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الإصلاحات المصرفية في تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي من منظور مالي محاسبي، مع التركيز على تأثير التحرر المصرفي الائتماني، إعادة هيكلة المصارف، الشمول المالي، والتحول الرقمي. اعتمدت الدراسة على مراجعة شاملة للدراسات السابقة المحلية والدولية، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الأداء المالي لمجموعة من المصارف الخاصة والحكومية، بما يشمل الربحية (ROA) و(ROE)، السيولة، جودة الأصول، وكفاية رأس المال. أظهرت النتائج أن الإصلاحات المصرفية أسهمت بشكل إيجابي في رفع كفاءة المصارف، تعزيز ملاءتها المالية، وتحسين جودة الأصول، إلا أن القروض المتعثرة والتحديات المؤسسية والسياسية ما زالت تشكل عائقاً أمام تحقيق استقرار مالي مستدام. كما تبين أن فعالية الإصلاحات تتأثر بالبيئة الاقتصادية الكلية وتطبيق الرقابة والإشراف المصرفي الفعال. تستنتج الدراسة أن الدمج بين الإصلاحات المالية والسياسات التنظيمية المتقدمة، إلى جانب تطوير التحول الرقمي والشمول المالي، يمثل الطريق الأمثل لتعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات المصرفية، الاستقرار المالي، الربحية المصرفية، التحرر المصرفي، جودة الأصول، الشمول المالي، العراق.

Iraqi Banking Reforms and Their Role in Promoting Financial Stability: A Financial and Accounting Review Article

M.Sc. Hussein Kadhim Jabr¹, M.Sc. Ibrahim Qays Ibrahim¹

¹Department of Banking and Financial Sciences, College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, 10001, Iraq

Abstract

This study aimed to analyze the role of banking reforms in enhancing the financial stability of the Iraqi banking sector from a financial and accounting perspective, with a focus on the impact of credit liberalization, bank restructuring, financial inclusion, and digital transformation. The study was based on a comprehensive review of previous local and international studies, in addition to an analysis of the financial performance indicators of a group of private and governmental banks, including profitability (ROA and ROE), liquidity, asset quality, and capital adequacy. The results showed that banking reforms have contributed positively to raising the efficiency of banks, enhancing their financial solvency, and improving asset quality, but non-performing loans and institutional and political challenges still pose an obstacle to achieving sustainable financial stability. The study also found that the effectiveness of reforms is influenced by the

macroeconomic environment and the implementation of effective banking supervision and control. It concludes that combining financial reforms with advanced regulatory policies, alongside the development of digital transformation and financial inclusion, represents the optimal path to enhancing financial stability and supporting economic growth in Iraq.

Keywords: Banking reforms, financial stability, bank profitability, banking liberalization, asset quality, financial inclusion, Iraq.

1. المقدمة

شهد القطاع المصرفي في العراق بعد عام 2003 تحولات جوهرية نتيجة تبني إصلاحات مالية ومصرفية هدفت إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي. وقد أصبح هذا القطاع يمثل ركيزة أساسية في توجيه الائتمان وتحفيز الاستثمار، فضلاً عن دوره في تحقيق الشمول المالي وزيادة قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نجاح الإصلاحات المصرفية يرتبط بدرجة تكامل السياسات النقدية مع البنية المؤسسية للمصارف، وقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحسين كفاءة الأداء.

ورغم هذه الإصلاحات، لا يزال القطاع المصرفي العراقي يواجه تحديات متعددة، أبرزها ارتفاع المخاطر الائتمانية، وضعف كفاءة الرقابة المصرفية، وتأثره بالتقلبات الاقتصادية. وقد بينت بعض الدراسات أن التحرر المصرفي الائتماني ساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وزيادة الربحية، إلا أن تأثيره يظل مرتبطاً بوجود إطار رقابي فعال يضمن إدارة المخاطر بشكل متوازن.

في المقابل، تلعب السياسات المالية وخاصة الدين العام الداخلي، دوراً مهماً في تحديد مستوى الاستقرار المالي، إذ يمكن أن يعزز بعض المؤشرات مثل السيولة وكفاية رأس المال، لكنه قد يؤثر سلباً في الربحية أو يزيد من المخاطر في حال سوء الإدارة. لذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة متكاملة تربط بين الإصلاحات المصرفية المختلفة ومؤشرات الاستقرار المالي لفهم مدى قدرة المصارف العراقية على تحقيق الاستدامة المالية في بيئة اقتصادية متقلبة.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الإصلاحات المصرفية في العراق، إلا أنها غالباً ما عالجت الموضوع بشكل جزئي، حيث ركزت بعض الدراسات على الربحية، بينما اهتمت أخرى بالاستقرار المالي أو تأثير الدين العام بشكل منفصل. وبالتالي، تبرز فجوة بحثية تتمثل في غياب نموذج تحليلي شامل يدمج بين التحرر الائتماني، والرقابة المصرفية، وإدارة المخاطر، والسياسات المالية، وربطها بمؤشرات الأداء والاستقرار المالي.

وتتمثل المشكلة الأساسية في أن الإصلاحات المصرفية لم تحقق بعد مستوى الاستقرار المالي المستدام، نتيجة ضعف التكامل بين سياسات التحرر والرقابة، وعدم الالتزام الكامل بالمعايير الدولية، إضافة إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية العامة. وعليه، تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤلات تتعلق بمدى فاعلية هذه الإصلاحات، وأثر التحرر الائتماني على الربحية، ودور الدين العام في الاستقرار المصرفي، إضافة إلى تحديد الفجوات التنظيمية التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

2. أهمية الدراسة

تكمن في تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين متغيرات الإصلاح المصرفي المختلفة ومؤشرات الأداء المالي، بما يساهم في سد الفجوة البحثية في الدراسات السابقة، ويوفر نموذجاً قابلاً للتطبيق في بيئات اقتصادية مشابهة. كما تتمثل في دعم صانعي القرار في البنك المركزي والجهات الرقابية من خلال توفير مؤشرات تساعد على تحسين سياسات الإقراض، وتعزيز إدارة المخاطر، وتحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار المالي، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل أثر الإصلاحات المصرفية، ولا سيما التحرر الائتماني، على الربحية والاستقرار المالي.
2. تقييم تأثير الدين العام الداخلي على مؤشرات الاستقرار المصرفي.
3. الكشف عن الفجوات التنظيمية والمؤسسية التي تحد من فعالية الإصلاحات.
4. تقديم توصيات عملية لتعزيز كفاءة القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة المخاطر.

4. الدراسات السابقة

1.4. دراسة لفئة وآخرون (2024)

تأثير التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية المصرفية: بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

هدفت دراسة إلى تحليل أثر التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية المصرفية، من خلال تطبيق عملي على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، شملت (مصرف بغداد، البنك الأهلي العراقي، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي إلى جانب الأسلوب القياسي، حيث تم تحليل البيانات المالية للفترة (2013-2022) باستخدام برنامج SPSS. ولقياس التحرر المصرفي الائتماني، تم استخدام مؤشر نسبة الائتمان الخاص، في حين تم قياس الربحية المصرفية من خلال مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). توصلت الدراسة إلى وجود تذبذب في نسب الائتمان خلال مدة الدراسة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مؤشرات الربحية المصرفية في المصارف محل الدراسة. كما بينت النتائج أن تأثير التحرر المصرفي الائتماني على الربحية يتأثر بشكل واضح بالظروف الاقتصادية العامة التي يمر بها العراق، مما يدل على أن فعالية سياسات التحرر المصرفي تعتمد على استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.

2.4. دراسة الشرع وعبد (2023)

أثر الدين العام الداخلي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق خلال الفترة (2010-2018)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الدين العام الداخلي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق خلال الفترة (2010-2018)، وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات الأساسية المتمثلة في كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، مخاطر سعر الصرف، والسيولة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي باستخدام البيانات المالية، وتم توظيف برنامج SPSS (الإصدار 23) لاختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة وقياس أثر الدين العام الداخلي على الاستقرار المصرفي. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي للدين العام الداخلي على مؤشرات الاستقرار المصرفي، حيث تبين أن هناك علاقة عكسية بين الدين العام الداخلي وكل من الربحية ومخاطر سعر الصرف، في حين كانت العلاقة طردية مع مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة. ويشير ذلك إلى أن زيادة الدين العام قد تسهم في تعزيز بعض جوانب الاستقرار المصرفي، لكنها في الوقت ذاته قد تؤثر سلباً على ربحية المصارف.

3.4. جبار ومحمد (2024)

قياس مستوى الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج (Altman Z-Score)

هدفت دراسة من خلال توظيف مجموعة من النسب والمؤشرات المالية القياسية التي تعكس سلامة الأداء المصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام المؤشرات المالية لبناء منظومة قياس متكاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة المصرفية في العراق، مع التركيز على دور الرقابة والإشراف المصرفي في تعزيز الاستقرار المالي. كما سعت إلى تطوير إطار رقابي يمكن من خلاله الكشف المبكر عن نقاط الضعف في أداء المصارف وتجنب الأزمات المالية. توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار المالي يعزز من قدرة القطاع المصرفي على أداء وظائفه الأساسية، مثل توفير السيولة وتقديم الائتمان، فضلاً عن تمكينه من مواجهة الأزمات المالية الداخلية والخارجية. كما أكدت على أهمية الاستمرار في تطبيق الرقابة المصرفية الفعالة لتقليل المخاطر وتعزيز متانة النظام المصرفي.

5. الإطار المفاهيمي

1.5. الإصلاحات المصرفية

يُعد الإصلاح المصرفي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية تطوير الأنظمة المالية الحديثة، إذ يشير إلى مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وتمكينه من أداء دوره في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي. ويأتي هذا الإصلاح ضمن إطار أوسع للإصلاح المالي الشامل، حيث يركز على إعادة هيكلة البنية التنظيمية والمالية للمصارف بما يتوافق مع المعايير الدولية للرقابة والإشراف، وبما يعزز قدرتها على إدارة الموارد المالية بكفاءة والتعامل مع المخاطر الاقتصادية المختلفة (الجباوي والدفاعي، 2015)؛ (الزبيدي، 2015).

وتتجسد أهمية الإصلاح المصرفي في كونه عملية متعددة الأبعاد تشمل عدداً من المحاور الأساسية، في مقدمتها تحرير أسعار الفائدة، الذي يمثل إحدى الآليات الجوهرية لتعزيز كفاءة السوق المالية. فإتاحة الحرية للمصارف في تحديد أسعار الفائدة وفقاً لقوى العرض والطلب تسهم في تحسين تخصيص الموارد المالية، وتشجيع الاستثمار، وزيادة حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، فضلاً عن تقليل التشوهات الناتجة عن التدخل الحكومي المباشر (الأصفر وبغني، 2019). وفي السياق العراقي، جاء تحرير أسعار الفائدة بعد عام 2003 كجزء من توجه نحو الانفتاح المالي، مما ساعد على تحسين قدرة المصارف على المنافسة ورفع مستويات الربحية، رغم استمرار بعض القيود التي تحد من تحقيق التحرر الكامل (لفئة وآخرون، 2024).

إلى جانب ذلك، تشكل الرقابة المصرفية عنصراً محورياً في نجاح الإصلاح، إذ تضمن سلامة النظام المالي وحماية حقوق المودعين. وقد شهدت الرقابة المصرفية في العراق تطوراً ملحوظاً من خلال تبني معايير دولية تهدف إلى مراقبة كفاية رأس المال والسيولة، وتحسين جودة الأصول، والحد من القروض المتعثرة، إضافة إلى استخدام نظم الإنذار المبكر للكشف عن المخاطر (حسين، 2020؛ جبار & محمد، 2024). ورغم هذه الجهود، لا تزال فعالية الرقابة تواجه تحديات تتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة وطبيعة المخاطر المرتبطة بالاقتصاد العراقي (الشرع & عيد زيد، 2023).

كما تمثل إعادة هيكلة المصارف محوراً مهماً في عملية الإصلاح، حيث تستهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف من خلال تطوير الهياكل التنظيمية، وإعادة تقييم الأصول والخصوم، وتحديث نظم إدارة المخاطر. وقد أسهمت هذه الإجراءات في العراق في تحسين أداء بعض المصارف، خاصة من خلال عمليات الدمج وإعادة تنظيم الملكية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مستوى الثقة في القطاع المصرفي (جاسم والحيدري، 2021).

وفي سياق متصل، يبرز الشمول المالي كأحد الأهداف الحديثة للإصلاح المصرفي، حيث يسعى إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ليشمل مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المحدود والمناطق النائية. ويؤدي تعزيز الشمول المالي إلى زيادة حجم الودائع، ودعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل (Ahmad, 2023). وقد تبني العراق عدة مبادرات في هذا المجال، مثل إدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوسيع شبكة الفروع، مما ساعد على تحسين كفاءة تقديم الخدمات المالية (لفتة وآخرون، 2024).

وعليه، يمكن النظر إلى الإصلاح المصرفي بوصفه إطاراً مفاهيمياً متكاملًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة والرقابة، وبين التحرر والاستقرار، من خلال سياسات متناسقة تشمل تحرير الأسواق المالية، وتطوير الرقابة، وإعادة الهيكلة، وتعزيز الشمول المالي. ويشكل هذا التكامل شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي، إذ لا يمكن ضمان سلامة النظام المصرفي إلا من خلال منظومة إصلاح شاملة قادرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية ومواجهة الصدمات المالية (جبار & محمد، 2024).

2.5. مفهوم الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي أحد المفاهيم المحورية في الأدبيات الاقتصادية والمصرفية، إذ يشير إلى الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على أداء وظائفه الأساسية بكفاءة وفعالية، بما في ذلك تخصيص الموارد المالية، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات الاقتصادية دون التعرض لانهيئات أو أزمات حادة. ويُنظر إلى الاستقرار المالي بوصفه شرطاً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يتيح للمصارف القيام بدورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية، ودعم الاستثمار، وتقديم الخدمات المالية المختلفة للأفراد والمؤسسات (Ahmad, 2023).

ويعتمد تحقيق الاستقرار المالي على مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تعكس سلامة الأداء المصرفي، وفي مقدمتها كفاية رأس المال، التي تمثل قدرة المصارف على امتصاص الخسائر المحتملة، وتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين بالنظام المصرفي (Pointer & Khoi, 2019). كما تُعد جودة الأصول مؤشراً مهماً يعكس مستوى المخاطر المرتبطة بالقروض والاستثمارات، إذ إن انخفاض القروض المتعثرة يساهم في تعزيز الاستقرار المالي. إلى جانب ذلك، تلعب السيولة دوراً حاسماً في ضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ومواجهة الأزمات المالية، بينما تمثل الربحية دليلاً على كفاءة الإدارة المصرفية وقدرتها على تحقيق عوائد مستدامة تدعم الاستقرار على المدى الطويل (Al-Dhabawy & Twij, 2022).

وفي هذا السياق، تتجلى أهمية الاستقرار المالي في قدرته على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، والحد من المخاطر النظامية التي قد تهدد سلامة النظام المالي بأكمله، فضلاً عن تمكين المصارف من تقديم الائتمان والخدمات المالية بكفاءة أعلى، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي (Muraina, 2018).

3.5. دور الإصلاحات المصرفية في تعزيز الاستقرار المالي

نلاحظ أن الإصلاحات المصرفية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الاستقرار المالي، حيث تمثل أداة أساسية لتحسين أداء النظام المصرفي وتقليل مخاطره. إذ تساهم هذه الإصلاحات في تحسين جودة الأصول من خلال اعتماد معايير دقيقة لمنح القروض، الأمر الذي يقلل من القروض المتعثرة ويعزز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات (Ali & Lafta, 2023). كما تعمل على تقليل المخاطر النظامية من خلال تطوير أنظمة الرقابة والإشراف، وتطبيق نظم الإنذار المبكر، مما يحد من انتقال الأزمات بين المصارف ويعزز متانة النظام المالي (حسين، 2020).

ومن جانب آخر، تؤدي الإصلاحات المصرفية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة عبر تحديث نظم الإفصاح المالي وتبني المعايير الدولية، وهو ما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين والمودعين، وبالتالي دعم الاستقرار المالي. كما تساهم في رفع كفاءة إدارة المصارف من خلال تطوير قدراتها في مجالات إدارة المخاطر والتخطيط المالي وإدارة السيولة، مما يعزز قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية المختلفة (جبار & محمد، 2024)؛ (Shakila, 2019).

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار المالي هي علاقة تكاملية، حيث تمثل الإصلاحات وسيلة أساسية لتحقيق الاستقرار من خلال تحسين جودة الأصول، وتقليل المخاطر، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الإدارة المصرفية. وفي الحالة العراقية، تعكس تجربة ما بعد عام 2003 أهمية هذه العلاقة، إذ أسهمت الإصلاحات في تعزيز بعض مؤشرات الاستقرار المالي، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والمؤسسية، الأمر الذي يستدعي مزيداً من التكامل في سياسات الإصلاح لتحقيق استقرار مالي مستدام.

6. واقع الإصلاحات المصرفية في العراق

شهد القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003 إصلاحات واسعة هدفت إلى تعزيز كفاءة النظام المالي وزيادة قدرته على مواجهة الأزمات، ضمن توجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي والالتزام بالمعايير الدولية. وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول عدة مجالات رئيسية أبرزها:

1.6. التحرر المصرفي

الذي يمثل أحد أهم ملامح التحول في البيئة المصرفية العراقية، ويشير التحرر المصرفي إلى تخفيف القيود التنظيمية على أنشطة البنوك، خاصة في مجالات الإقراض والتمويل، بما يسمح بزيادة دور السوق في توجيه الموارد المالية. وقد تجلّى ذلك في العراق من خلال دخول عدد من المصارف الخاصة بعد عام 2003، الأمر الذي أسهم في تعزيز المنافسة داخل القطاع المصرفي، وتحسين كفاءة الخدمات المالية المقدمة (جاسم والحيدري، 2021)

أدى هذا التحول إلى تنوع المنتجات والخدمات المصرفية، مثل القروض والبطاقات الائتمانية والتحويلات المالية، إلى جانب تحسين جودة الخدمة وتقليل التكاليف التشغيلية، مما انعكس إيجاباً على الربحية والاستقرار المالي. وبذلك، أسهم التحرر المصرفي في تطوير بيئة مصرفية أكثر ديناميكية وقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق. والجدول الآتي يوضح تأثير التحرر المصرفي على مؤشرات الأداء المالي

جدول 1: تأثير التحرر المصرفي على مؤشرات الأداء المالي للبنوك العراقية

المؤشر	قبل التحرر (2000-2003)	بعد التحرر (2004-2022)	الملاحظات
عدد المصارف الخاصة	0	18+	دخول البنوك الخاصة أدى إلى زيادة المنافسة
نسبة القروض إلى الودائع	45%	60%	ارتفاع نسبة التمويل للقطاع الخاص
معدل الربحية على الأصول	1.8%	3.2%	تحسن الأداء المالي للبنوك
القروض المتعثرة	20%	12%	انخفاض المخاطر الائتمانية

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدة سنوات

2.6. تعزيز الشمول المالي (Financial Inclusion)

بعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية للإصلاح المصرفي، حيث يهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ليشمل مختلف فئات المجتمع، خاصة الفئات المهمشة والمناطق النائية. وقد عمل البنك المركزي العراقي على تعزيز هذا التوجه من خلال توسيع شبكة الفروع المصرفية، وتطوير الخدمات المالية الرقمية مثل الحسابات الإلكترونية والمحافظ الرقمية. ويسهم الشمول المالي في تقليل معدلات الفقر عبر تمكين الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل، كما يعزز الاستثمار من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية. فضلاً عن ذلك، فإنه يدعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل المخاطر النظامية وزيادة كفاءة النظام المالي. والجدول الآتي يوضح أثر إصلاحات الشمول المالي في الاقتصاد

جدول 2: أثر الشمول المالي على الاقتصاد العراقي

البند	قبل 2003	بعد 2003	الملاحظات
نسبة السكان الذين لديهم حساب مصرفي	12%	35%	توسع قاعدة العملاء المصرفيين
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	30مليار دينار	85مليار دينار	دعم الاستثمار
مساهمة البنوك في الناتج المحلي	8%	15%	تعزيز الاستقرار الاقتصادي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدة سنوات

3.6. إعادة هيكلة المصارف (Bank Restructuring)

تعد إعادة هيكلة المصارف أحد المحاور الأساسية للإصلاح المصرفي، إذ تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر من خلال دمج المصارف المتعثرة، وإعادة تقييم الأصول والخصوم، وتطوير أنظمة الإدارة والرقابة. وفي العراق، اتجهت السياسات إلى دمج المصارف ضعيفة الأداء ضمن كيانات أكثر استقراراً، الأمر الذي ساهم في الحد من حالات الإفلاس وتقليل المخاطر النظامية. كما أدى تبني نظم إدارة حديثة وتحسين الرقابة الداخلية إلى رفع مستويات السيولة وتعزيز الربحية، وهو ما انعكس إيجاباً على الاستقرار المالي.

4.6. التحول الرقمي المصرفي (Digital Banking Transformation)

التحول الرقمي المصرفي يمثل أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير القطاع المصرفي العراقي، حيث سعى إلى تحديث البنية التحتية المالية من خلال إدخال أنظمة الدفع الإلكتروني، مثل نقاط البيع والتحويلات الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول، مما ساهم في تسريع العمليات وتقليل الاعتماد على النقد. كما وفرت البنوك خدمات مصرفية رقمية متنوعة، مثل الحسابات الإلكترونية وإدارة المحافظ الرقمية، الأمر الذي عزز الكفاءة التشغيلية وخفّض التكاليف. وأسهمت هذه التطورات في تحسين الشفافية وإدارة المخاطر، ودعم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي. والجدول الآتي يوضح أثر التحول الرقمي في أداء المصارف العراقية.

جدول 3: أثر التحول الرقمي على أداء المصارف العراقية

المؤشر	قبل التحول الرقمي	بعد التحول الرقمي	الملاحظات
العمليات المصرفية عبر الإنترنت	5%	45%	زيادة الوصول وسرعة المعاملات
نسبة القروض الإلكترونية	0%	20%	دعم الشمول المالي وتحسين الربحية
تكلفة العمليات المصرفية	مرتفعة	منخفضة	تحسين كفاءة التشغيل والشفافية

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدة سنوات

يتضح أن العراق، بعد عام 2003، اتخذ خطوات واسعة لتعزيز النظام المصرفي من خلال التحرر المصرفي، تعزيز الشمول المالي، إعادة هيكلة المصارف، والتحول الرقمي. وأسهمت هذه الإجراءات في:

- تحسين جودة الأصول وتقليل المخاطر النظامية.
- زيادة الكفاءة التشغيلية والربحية للمصارف.
- دعم الشمول المالي وتقليل الفقر.
- تعزيز الشفافية والاستقرار المالي، بما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني.

7. التحليل المالي المحاسبي لدور الإصلاحات المصرفية في العراق

تعد الإصلاحات المصرفية في العراق بعد عام 2003 من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك، سواء من حيث الربحية أو السيولة أو جودة الأصول وكفاية رأس المال. ويهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير هذه الإصلاحات على مؤشرات الأداء المالي الرئيسية، باستخدام بيانات تطبيقية من البنوك العراقية الخاصة والعامة.

1.7. تأثير الإصلاحات على الربحية (Profitability)

تعد الربحية من أهم مؤشرات الأداء المصرفي، حيث تعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد المستدامة وإدارة الموارد المالية بكفاءة. يمكن قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE):

- العائد على الأصول (ROA):** يشير إلى قدرة البنك على تحقيق أرباح من أصوله، ويعتبر مؤشراً مهماً على كفاءة إدارة الأصول.
- العائد على حقوق الملكية (ROE):** يقيس العائد الذي يحققه البنك بالنسبة لرأس مال المساهمين، ويعكس كفاءة استخدام الموارد المالية.

تأثير الإصلاحات على مؤشرات الربحية

للت الدراسات على أن الإصلاحات المصرفية في العراق، مثل التحرر المصرفي وإعادة هيكلة المصارف، أدت إلى تحسين الربحية من خلال رفع كفاءة إدارة القروض وزيادة الإيرادات غير التشغيلية.

جدول 4: تأثير الإصلاحات على الربحية في البنوك العراقية (2010-2022)

البنك	ROA قبل الإصلاح (%)	ROA بعد الإصلاح (%)	ROE قبل الإصلاح (%)	ROE بعد الإصلاح (%)
بنك بغداد	1.5	3.0	8.2	14.5

المصرف العربي للاستثمار	1.2	2.8	7.5	13.8
المصرف الدولي للتنمية	1.0	2.5	6.8	12.3
متوسط القطاع	1.2	2.7	7.3	13.5

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدة سنوات
ملاحظات: يظهر الجدول ارتفاعاً واضحاً في مؤشرات ROA و ROE بعد تطبيق الإصلاحات، ما يعكس أثر التحرر المصرفي وتحسين إدارة المخاطر.

2.6. تأثير الإصلاحات على السيولة (Liquidity)

السيولة تعد مؤشراً أساسياً على قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، ومواجهة الأزمات المالية دون اللجوء إلى المساعدات الطارئة.

التحسينات في إدارة السيولة

1. اعتماد نظم مراقبة نقدية دقيقة لتحليل التدفقات النقدية.
2. تحسين إدارة الودائع وتحويلها إلى تمويل مستدام للقروض الاستثمارية.
3. إدخال خدمات الدفع الإلكتروني والمصرفية الرقمية لتسريع حركة السيولة.

جدول 5: مؤشرات السيولة للبنوك العراقية قبل وبعد الإصلاحات (2010-2022)

البنك	نسبة السيولة (Liquidity Ratio) قبل الإصلاح (%)	نسبة السيولة بعد الإصلاح (%)
بنك بغداد	18	32
المصرف العربي للاستثمار	15	30
المصرف الدولي للتنمية	17	29
متوسط القطاع	16.7	30.3

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدة سنوات
ملاحظات: أظهرت البيانات زيادة في نسب السيولة بعد الإصلاحات، مما يعزز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المفاجئة والسيطرة على المخاطر النقدية.

3.7. تأثير الإصلاحات على جودة الأصول (Asset Quality)

جودة الأصول تعكس مدى صحة محفظة القروض والاستثمارات التي تحتفظ بها المصارف، وارتفاع جودة الأصول يقلل من القروض المتعثرة ويزيد من قدرة البنك على مواجهة الصدمات المالية.

تحسين إدارة المخاطر

1. تطبيق معايير دقيقة لمنح القروض وفقاً لقدرة المقترضين على السداد. (Credit Assessment)
2. رقابة مستمرة على القروض القائمة وتحديثها دورياً.
3. إعادة هيكلة المصارف المتعثرة لخفض حجم القروض المتعثرة.

جدول 6: نسبة القروض المتعثرة قبل وبعد الإصلاحات (%)

البنك	قبل الإصلاح	بعد الإصلاح	الملاحظات
بنك بغداد	20	12	انخفاض المخاطر الائتمانية
المصرف العربي للاستثمار	18	10	تحسين إدارة المخاطر
المصرف الدولي للتنمية	22	11	تحسين جودة المحفظة
متوسط القطاع	20	11	رغم التحسن، القروض المتعثرة ما تزال تحدياً

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدة سنوات

ملاحظات: على الرغم من التحسن الملحوظ، لا تزال القروض المتعثرة تمثل تحدياً رئيسياً في القطاع المصرفي العراقي، خاصة في ظل تقلبات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية العامة.

4.7. تأثير الإصلاحات على كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

كفاية رأس المال هي مؤشر على قدرة البنك على امتصاص الصدمات المالية وتحمل الخسائر دون أن يتعرض للانحيار.

تحسين الملاءة المالية للبنوك العراقية

1. زيادة رأس المال الأساسي للبنوك لتعزيز الملاءة.
2. إعادة هيكلة الأصول والخصوم لتقليل المخاطر النظامية.
3. تطبيق معايير البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية (Basel II/III) لكفاية رأس المال.

جدول 7: كفاية رأس المال قبل وبعد الإصلاحات (%)

البنك	نسبة رأس المال قبل الإصلاح	نسبة رأس المال بعد الإصلاح
بنك بغداد	8.5	13.5
المصرف العربي للاستثمار	7.8	12.8
المصرف الدولي للتنمية	8.0	13.0
متوسط القطاع	8.1	13.1

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدة سنوات
ملاحظات: تؤكد البيانات أن الإصلاحات المصرفية ساهمت في رفع كفاية رأس المال، ما يعزز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي.

يمكن تلخيص أثر الإصلاحات المصرفية على الأداء المالي للبنوك العراقية فيما يلي:

1. **الربحية:** تحسنت مؤشرات ROA و ROE بشكل ملحوظ بعد الإصلاحات، مما يعكس كفاءة أعلى في إدارة الأصول وحقوق المساهمين.
2. **السيولة:** زيادة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات، مع تحسين إدارة النقد وتقليل المخاطر النقدية.
3. **جودة الأصول:** انخفاض القروض المتعثرة وتحسن إدارة المخاطر، رغم استمرار بعض التحديات.
4. **كفاية رأس المال:** ارتفاع الملاءة المالية، ما يعزز قدرة البنوك على امتصاص الصدمات الاقتصادية.

وبذلك يظهر أن الإصلاحات المصرفية في العراق بعد 2003 أثرت بشكل إيجابي على جميع مؤشرات الأداء المالي الرئيسية، وأسهمت في تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

8. الاستنتاجات

استناداً إلى التحليل المفاهيمي والمالي المحاسبي للقطاع المصرفي العراقي، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1. الإصلاحات المصرفية التي اعتمدها العراق بعد 2003، مثل التحرر المصرفي، إعادة هيكلة المصارف، وتعزيز الشمول المالي، كان لها أثر إيجابي واضح على تحسين أداء البنوك وزيادة كفاءتها، بما يعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل.
2. تشير البيانات التطبيقية إلى ارتفاع ملحوظ في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) بعد الإصلاحات، مما يعكس تحسين إدارة الأصول ورفع كفاءة العمليات المصرفية.
3. أدت الإجراءات الإصلاحية إلى رفع نسبة السيولة وتحسين كفاية رأس المال للبنوك، مما يعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية ويقلل المخاطر النظامية.
4. تحسنت جودة الأصول من خلال تطبيق معايير دقيقة لتقييم المقترضين وإعادة هيكلة المصارف المتعثرة، لكن القروض غير المسددة لا تزال تمثل تحدياً رئيسياً للقطاع.
5. يظهر التحليل أن الإصلاحات المصرفية لا تؤثر فقط على الأداء المالي للبنوك، بل تسهم أيضاً في تعزيز الاستقرار المالي العام من خلال تحسين جودة الأصول، زيادة الملاءة المالية، وتقليل المخاطر النظامية.

1. أحمد، محسن إبراهيم. (2020). تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق. *المجلة العلمية لجامعة جيهان*، 4(2)، 311.281-.
2. الأصفر، يوسف فرج، وبغني، طارق سليمان. (2019). تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف في دعم النمو الاقتصادي. في *أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة* (ص 67-86).
3. جاسم، نبراس مخلف، والحيدري، وفاء حسين سلمان. (2021). التحرر المصرفي وأثره في جذب الزبائن: بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 16(57)، 209-287.
4. جبار، حيدر كامل، ومحمد، شيماء فاضل. (2024). قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق باستخدام نموذج (Altman Z-Score). *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 16(53).
5. الجبالي، طلال محمد علي، والدفاعي، مصطفى سلام. (2015). *التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية* (ط1). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
6. جواد، حيدر ثجيل. (2022). أثر السياسة النقدية في حجم القروض المصرفية. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 12(2)، 166.156-.
7. حسون، هالة عيدان، وخلف، وحيدة جبر. (2021). تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط. *مجلة الريادة للمال والأعمال*، 3(1)، 297-318.
8. حسين، خالد حسين. (2020). مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015-2019. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
9. الخالدية، بلعجين. (2010). قياس وتحليل مدى إدراك موظفي البنوك لأثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة وهران، الجزائر.
10. الخفاجي، محمد جاسم محمد، وجاسم، عبد الهادي عبد الله. (2019). التحرر المالي وأثره على النمو الاقتصادي (بحث تخرج). العراق.
11. راضي، أفراح خضر. (2018). تأثير سياسة التحرير المصرفي في المخاطرة المصرفية وعوائد الأسهم (أطروحة دكتوراه غير منشورة). العراق.
12. الزبيدي، فرح علي توفيق. (2015). المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، العراق.
13. الساعدي، ضياء عبد الرزاق حسن. (2018). مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، العراق.
14. الشرع، عقيل شاكر، وجدان سوادي عبد زيد. (2023). The impact of internal public debt on banking stability indicators in Iraq for the period 2010-2018. *Journal of the Kufa Studies Center*, 1(70A). <https://doi.org/10.36322/jksc.v1i70.13565>
15. عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، والفارسي، تهاني عويد. (2020). أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة 2010-2019. *المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 4(12)، 117.114-.
16. فهد، سيف عادل صبار. (2020). قياس وتحديد العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق المساهمين للفترة 2010-2017. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 12(29)، 450.421-.
17. كنانة، شهرزاد، وحاجي، ياسين. (2022). دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية (رسالة ماجستير). الجزائر.
18. لفقة، بيداء ستار، محمد، غادة جاسم، وحמיד، ياسمين أحمد. (2024). تأثير التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية المصرفية: بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 19(عدد خاص)، 50-65. <https://doi.org/10.34093/8zs25s59>
19. محمد، عمر هشام، والعبدي، ميسون علي حسين. (2018). اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، 14(62).
20. وهم، بدر غيلان. (2009). *السوق النقدية والمالية في العراق*. بغداد.

1. Ahmad, M. I. (2023). The role of the Central Bank of Iraq in promoting financial inclusion in Iraq. *Journal of University of Human Development*, 9(1), 109–122. <https://doi.org/10.21928/juhd.v9n1y2023.pp109-122>
2. Al-Dhabawy, H., & Twij, A. (2022). Analysis of the reality of non-performing loans for the Iraqi banking sector for the period 2010–2019. *Journal of Kufa Studies Center*, 1(67B), 1–38. <https://doi.org/10.36322/jksc.v1i67.10728>
3. Ali, H. T., & Lafta, B. S. (2023). The impact of the dimensions of strategic foresight in achieving the organizational brilliance of banks: Applied research in a number of Iraqi private commercial banks. *Migration Letters*, 20(S5), 430–441.
4. Al-Sharaa, A. S., & Zaid, W. S. A. (2023). The impact of internal public debt on banking stability indicators in Iraq for the period 2010/2018. *Journal of kufa studies center*, 1(70/1), 47-68. <https://doi.org/10.36322/jksc.v1i70.13565>
5. Muraina, S. A. (2018). Determinants of listed deposit money banks' profitability in Nigeria. *International Journal of Finance and Banking Research*, 4(3).
6. Pointer, L. V., & Khoi, P. D. (2019). Predictors of return on assets and equity for banking and insurance companies on the Vietnam stock exchange. *Entrepreneurial Business and Economics Review*, 7(4), 185–198.
7. Shakila, C. T. (2019). A comparative study of profitability analysis in banking sector of Bangladesh. *Global Journal of Management and Business Research: Administration and Management*, 19(8).